المحاضرة التاسعة

العراق خلال الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩ – ١٩٤٥

أولاً/ عبد الإله وصياً على العرش

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد وخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة التي اتهم فيها الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي أثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب البريطانيين.

وأصبح عبد الإله بن علي وصياً على الملك الطفل فيصل الثاني ٤ نيسان ١٩٣٩ ، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في ٦ نيسان ١٩٣٩ وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بإجراء تعديلات في الدستور وتعزيز الجيش واتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته.

بادر نوري السعيد الى إعلان تضامنه مع بريطانيا والتزامه بتعهداته تجاهها، كما أرسل الوصي على العرش برقية الى ملك بريطانيا عبر فيها عن صداقة العراق لحليفته بريطانيا العظمى، والواقع أن نوري السعيد كان كثير الخصوم الذين يختلفون معه حول سياسته الداخلية والخارجية ، لذا اغتيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وزير ماليته رستم حيدر واتهم نوري السعيد خصومه السياسيين بتدبير حادث اغتيال رستم حيدر وألقي القبض على الجاني ووسع السعيد نطاق التحقيق في حادث الاغتيال فزج بوزيرين سابقين ، وقد أدى ذلك الى نزاع في صفوف الوزارة ، كما قام السعيد بقطع العلاقات مع ألمانيا وأراد إعلان الحرب عليها وإرسال قطعات من الجيش العراقي الى ساحات القتال ليحارب الألمان ، فتعرضت سياسته تلك إلى انتقادات واسعة أجبرته على تقديم الاستقالة في ١٨ شباط ١٩٤٠ ، وكان الاتجاه السائد أن

يؤلف رشيد عالي الكيلاني الوزارة الجديدة وأن يتولى نوري السعيد وزارة الخارجية فيها وطه الهاشمي وزارة الدفاع ، وفي هذا الوقت حدث انشقاق في صفوف الجيش ، فرفض رشيد عالي تأليف الوزارة الجديدة ، وكلف السعيد بإعادة تأليف الوزارة وفعلاً شكلها الأخير في ٢١ شباط ١٩٤٠ ، واستمر في سياسة الموالاة لبريطانيا مما اجبره على تقديم استقالته في ٣١ آذار عام ١٩٤٠.

اتجهت الأنظار الى رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة الجديدة بعد استقالة وزارة نوري السعيد ، ولكن الكيلاني كان متردداً في قبوله تأليف تلك الوزارة ، ولكن بعد الحاح الكثير عليه وافق الكيلاني بالتكليف بعد أن تعهد له الزعماء السياسيون بالدعم والمساندة . وعلى هذا الأساس شكل رشيد عالي الكيلاني الوزارة وتولى نوري السعيد وزارة الخارجية.

لم يختلف منهاج وزارة الكيلاني عن منهاج وزارة السعيد السابقة وكان الانسجام يسودها خلال الأيام الأولى ، إلا أن ذلك الانسجام لم يستمر طويلاً بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، إذ سرعان ما دب الاختلاف بينهما ، وقد شهدت تللك الفترة ازدياد قوة التيار القومي واشتداد ساعده ، إذ مثل الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني والملتفين حولهما التيار القومي ، وميزوا أنفسهم بحماستهم الكبيرة للقومية العربية وبعدائهم الشديد لبريطانيا وفرنسا ، ووقف معارضاً لهذا التيار القومي ولأنصاره تيار محافظ آخر يرى ضرورة التحالف مع بريطانيا وضرورة الحفاظ على صداقتها ، ومثل هذا التيار نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وصالح جبر، وتبلور الخلاف بين هاتين المجموعتين حول مسألة معينة ؛ وهي الموقف من الحرب ، وحاول البريطانيون تحسين علاقاتهم مع القادة العرب وجاءت الى بغداد لهذا الغرض بعثة بريطانية وصيغت خلال الاجتماعات بعض المشاريع لأنهاء المشكلة الفلسطينية في صالح العرب ، إلا أن القادة العرب أصيبوا بخيبة أمل جديدة مما عزز من إيمانهم بسوء نوايا بريطانيا وعدم جدوى التعاون معها .

كان رفض البريطانيين الاستجابة الى الحد الأدنى من المطالب العربية قد أقنع أكثر القادة القوميين اعتدالاً بعدم جدوى الحوار مع البريطانيين ، وأن ليس للعرب خيار سوى التقرب الى أعداء بريطانيا والتفاهم معهم حول مستقبلهم ، وكان الوضع الدولي يشجع هذا الاتجاه ، فقد سقطت فرنسا في حزيران عام ١٩٤٠ ، فساد شعور عام في الأوساط السياسية والعسكرية العالمية مفاده أن ألمانيا ستكسب الحرب وأن استسلام بريطانيا أمر لا مفر منه ، فاستشعرت الخطر من تلك التطورات وقدمت في ٢١ حزيران ١٩٤٠ مذكرة الى الحكومة العراقية تطلب فيها السماح بإنزال قواتها في البصرة ، لتأخذ طريقها الى فلسطين استناداً على معاهدة ١٩٣٠، وأن تستخدم الأراضي العراقية للعبور فقط ، وفي الوقت نفسه كانت إيطاليا قد دخلت الحرب العالمية الثانية الى جانب ألمانيا ، فحاولت بريطانيا الضغط على الحكومة العراقية لحملها على قطع علاقاتها معها .

قررت الحكومة العراقية إرسال وفد الى تركيا لاستشارة الحكومة التركية بصفتها دولة صديقة ومجاورة للعراق ولكونها عضواً في ميثاق سعد آباد في الموقف الأفضل الذي يمكن أن يتخذه العراق بالنسبة للحرب وأطراف الصراع ، وكان الوفد مؤلفاً من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدل ، والى جانب مهمة الوفد أعطيت تعليمات سرية الى ناجي شوكت دون علم نوري السعيد بالاتصال سفير ألمانيا في انقرة للتعرف على موقف الألمان الحقيقي من القضايا المصرية للأمة العربية والبحث معه في إمكانية التعاون العربي الألماني ، وقد شهدت العشرة الأشهر التي تلت اجتماع شوكت بالسفير الألماني تردياً في العلاقات العراقية – البريطانية ، كما شهدت مفاوضات مكثفة بين القادة العرب وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية ، وكان هدف تلك المفاوضات حصول القادة العرب على ضمانات من تلك الدول باحترام استقلال بلدان الوطن العربي والتعهد بتوفير السلاح والمساعدة في حالة نشوب صراع مسلح بين العراق والقوات البريطانية ، وقد واجهت حكومة الكيلاني صعوبات متزايدة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٠، كما تفاقمت الخلافات بين أعضاء الوزارة خاصة بين ناجي شوكت ونوري السعيد ، كما أن

الحكومة البريطانية كانت قد مارست كل أنواع الضغوط من ذلك أنها قطعت أمدادات الأسلحة عن الجيش العراقي ، وروجت إشاعات مفادها أن العراق في طريقه الى إعادة العلاقات مع ألمانيا، وأبدت بريطانيا معارضتها الشديدة لهذه الخطوة بل أنها هددت بأنها سوف تعيد النظر بعلاقاتها مع العراق إذا أقدم على إعادة علاقاته مع ألمانيا ، وهي بهذا تطالب باستقالة رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزارة.

وفي اجتماع البرلمان في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ أسمع بعض النواب رئيس الوزراء انتقاداً وكلاماً مهيناً فطلب من الوصي حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فطلب الوصي منه إمهاله حتى المساء للنظر في الأمر وعند مغادرة الكيلاني دبر الوصي أمر فراره الى الديوانية مما اضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته ، وبعد ذلك كلف الوصي طه الهاشمي بتأليف الوزارة في الأول من شباط ١٩٤١ ، ولكن هذه الوزارة لم تستمر طويلًا فقد اضطر الهاشمي إلى تقديم استقالته سريعًا بسبب ضغط الجيش والكتلة القومية التي شكلت في الثالث من نيسان ١٩٤١ حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة رشيد عالي الكيلاني أطلق عليها اسم حكومة الدفاع الوطني، والتي قوبلت بفرح وحماسة كبيرين من قبل الشارع ، وعقد البرلمان اجتماعاً في ١٠ نيسان ١٩٤١ حضره (٩٤) نائباً من (١٠٨) عبر فيه الكيلاني عن رغبته في إعادة الأحوال الطبيعية في البلاد ، وأوضح أن ذلك لا يتم إلا بعد اختيار وصي جديد على العرش ، وفعلاً تم اختيار الشريف شرف من الأسرة الهاشمية وصياً على عرش العراق وقبل الوصي الجديد استقالة الهاشمي وكلف رشيد عالي بتأليف وزارة جديدة .

ثانيًا/ الحرب العراقية – البريطانية (٢ – ٣١ مايس ١٩٤١) والاحتلال البريطاني الثاني للعراق

لم تدع الحكومة العراقية الجديدة مناسبة إلا وأعلنت فيها عن تمسك العراق بالتزاماته وحرصه الشديد على تنفيذ كل ما ورد في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠، ولكن البريطانيين ناصبوا حكومة رشيد عالي الكيلاني العداء ورفضوا

الاعتراف بها بل وأصدرت بريطانيا أوامرها الى جزء من قواتها في الهند والتي كانت متوجهة أصلاً الى الشرق الأقصى بالتوجه الى البصرة ، كما لم تبدي أي تحرك عن عزمها في مغادرة الأراضي العراقية بل على العكس من ذلك شرعت في حفر الخنادق وأعلنت عن مناقصات لتجهيز الأرزاق لها لمدة سنة كاملة الأمر الذي استفز الحكومة العراقية وأثار سخطها .

لم تكتف الحكومة البريطانية بذلك بل تقدمت السفارة البريطانية في بغداد طلب الى الحكومة العراقية بعد أيام قليلة من إنزال قواتها السابقة لكي تسمح لها بإنزال قوات بريطانية جديدة في البصرة ، ولم تستطع الحكومة العراقية الوقوف مكتوفة الأيدي أمام هذه الاستفزازات لذلك اتخذت عدة قرارات مهمة منها عدم السماح بمجيء قوات بريطانية جديدة الى العراق قبل مغادرة القوات السابقة الموجودة فيه وإبلاغ الحكومة البريطانية بأن بقاء قواتها في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية ويمس حقوق العراق المشروعة ، إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت معارضة العراق واحتجاجاته ونزلت القوات البريطانية الجديدة في البصرة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ، وفي الوقت نفسه اتخذت وزارة الدفاع العراقية كافة الترتيبات والاحتياطات العسكرية اللازمة تحسباً لوقوع صراع مسلح مع البريطانيين ، فأرسلت بعض قطعات الجيش العراقي الى الحبانية ، وأخذت الطائرات البريطانية تقوم بالطيران والاستكشاف بطريقة استفزازية ، فطلب قائد القوات العراقية من آمر المعسكر البريطاني الكف عن ذلك ، ورد القائد البريطاني بأن حركات طائراته ما هي إلا تدريبات اعتيادية وطلب في الوقت نفسه من القوات العراقية الانسحاب من مواقعها والابتعاد عن المعسكر البريطاني ، وبينما كانت المراسلات لا تزال جارية بين قائدي المعسكرين العراقي والبريطاني فوجئ الجيش العراقي في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس ٢ مايس ١٩٤١ بهجوم جوي مباغت ، وهكذا بدأ الصراع المسلح ففي اليوم التالي وسع البريطانيون نطاق هجماتهم وقصفت طائراتهم معسكر الرشيد والمواقع المدنية حول الحبانية ، وأصدر رئيس الوزراء بياناً الى الشعب أعلن

فيه نبأ الهجوم البريطاني وهب الشعب العراقي والعربي في التعبير عن تأييده للحكومة العراقية .

ركزت القوات البريطانية جهودها العسكرية لاحتلال بغداد نفسها ، وتقدموا تجاهها من ثلاث محاور ؛ الأول من الفلوجة – بغداد ، الآخر طريق أبي غريب ، وتقدم الثالث عن طريق الحبانية – سامراء – التاجي لمهاجمة بغداد من الشمال ، وقد قاوم الجيش العراقي ببسالة متناهية ولكن تفوق السلاح البريطاني وعدم توفر الغطاء الجوي للقوات العراقية ساعد البريطانيين في زحفهم نحو بغداد .

أصبحت القوات البريطانية على مقربة من العاصمة بغداد في ٢٩ مايس ١٩٤١، وفي اليوم التالي اتضح أن رشيد عالي الكيلاني والمفتي أمين الحسني والعقداء الأربعة وكثير من أعضاء الحكومة قد عبروا الحدود الى إيران ، وبقي يونس السبعاوي وزير الاقتصاد في العاصمة وقد أعلن نفسه حاكماً عسكرياً فيها ، وتم تشكيل لجنة الأمن الداخلي برئاسة أرشد العمري أمين العاصمة للإشراف على شؤونها ، كما أخذت على عاتقها مفاوضة السفير البريطاني من أجل عقد هدنة بين الطرفين المتحاربين ، وانتهت المفاوضات بعقد هدنة في ٣١ مايس ١٩٤١ تضمنت شروطها إيقاف الأعمال العسكرية في الحال وإخلاء الجيش العراقي لمدينة الرمادي وإعطاء جميع التسهيلات الى القوات البريطانية في العراق وتسليم جميع الأسرى العراقيين الى السلطات العراقية .

أما بخصوص مصير قادة حركة مايس ، فقد هربوا الى إيران قبيل دخول الجيوش البريطانية بغداد ، وبعد أن تعرضت إيران لغزو الحلفاء تمكن الكيلاني من الهرب من إيران والوصول الى ألمانيا وصلاح الدين الصباغ الى تركيا وألقت السلطات البريطانية على البقية وأرسلتهم الى روديسيا ليحتجزوا هناك ، وأصدرت محكمة عسكرية شكلت في بغداد حكماً غيابياً بالإعدام على الكيلاني ويونس السبعاوي وأمين زكي والعقداء الأربعة ، وعندما أرجعت السلطات البريطانية المحتجزين من روديسيا الى العراق أعيدت محاكمتهم وصدر حكم الإعدام في ٤ مايس ١٩٤٢ على فهمي سعيد ومحمود سليمان والسبعاوي ونفذ فيهم الحكم شنقاً

كما نفذ بكامل شبيب في ١٦ آب ١٩٤٤، أما صلاح الدين الصباغ فقد سجن ثلاث سنوات في تركيا ثم سلم الى السلطات العراقية فنفذت فيه حكم الإعدام شنقاً عند باب وزارة الدفاع في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥.

وقد أظهرت الحكومة العراقية وفي مقدمتهم الوصي عبد الإله من القسوة والرغبة في الانتقام لتلك النهاية المفجعة لقادة حركة مايس وأثارت في الوقت نفسه حفيظة واستياء الشعب العراقي .

المصادر الساندة :

١ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.
٢ – فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩.
٣– صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، بيروت، ١٩٥٦.